ليبيا: أزمة مايو- يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية

خيري عمر
باحث سياسي

ملخص

رغم مرور ما يقرب من عامين ونصف على بدء المرحلة الانتقالية الثانية، ظلت أزمات السياسية تلقي بثقلها على السياسة في ليبيا، فلم تستقر الدولة على خيار واضح للوصول إلى المرحلة الدائمة، كما طرحت الأحزاب والكيانات السياسية مبادرات تتضمن تصورات لمعالجة بطء المرحلة الانتقالية، وكان القاسم المشترك بينها إيجاد صيغة بديلة للمؤتمر الوطني، وتطورت هذه المقترحات حتى اندلعت احتجاجات تطالب بإنهاء عمل المؤتمر الوطني، وتفاقمت هذه الحالة بشكل أدى إلى صدور خريطة طريق تمهد لانتقال آخر يستوعب مطالب المحتجين. فيما تذهب آراء أخرى إلى أن الإسراع في عملية الدستور سوف تعالج الاحتقان السياسي وتنهي الأزمة الدستورية.

وتسعى هذه الورقة لتناول الأزمة السياسية التي اندلعت في منتصف مايو 2014 باعتبارها امتدادًا لسلسلة من الأزمات التي ألمت بالمرحلة الانتقالية، وبحيث تعكس مدى قدرة مؤسسات الدولة على تسوية الخلافات السياسية والاستمرار في بناء سلطات الدولة، ولاسيّما أن الإطار العام للوضع السياسي في ليبيا ظل يميل إلى الانقسام السياسي، وهو ما ان اللحظة الحالية لاتكشف عن انفراد قوة بالسيطرة السياسية.

أولًا: تطور الأزمة الراهنة

وهناك بعض الاتجاهات تذهب إلى أن الصرع في ليبيا يعكس حالة من الانقسام بين طرفين، وتخلص إلى نتائج تفيد بأن الصراع يدور حول تأييد الشرعية المتمثلة في المؤتمر الوطني العام والمسار الانتقالي وبين إلغاء الترتيبات الانتقالية وبدء مرحلة جديدة تتجاوز الثورة الليبية، غير أن تبني هذا المدخل يهدر الكثير من المكونات والمصالح السياسية في الدولة، فالتركيبة العسكرية للمسلحين والكيانات السياسية تشير إلى تشتت التوجهات والمصالح السياسية والعسكرية، وهنا تبدو أهمية تحليل البنية التحتية، حيث يغلب الاتجاه الاجتماعي المؤيد لاستمرار التداول السلمي للسلطة

رؤية تركية
2014 - 11
22 - 7

يمثل قطاع الشباب داخل القبائل المختلفة طليعة المطالبين بترسيخ قواعد الديمقراطية.

(أ) اندلاع الأزمة

وقد بدأت الهجمات المسلحة على بنغازي في منتصف أبريل وأوائل مايو 2014 لكنها لم تحدث اختراقًا سياسيًّا أو عسكريًّا، وهذا يرجع إلى محدودية الكيانات المسلحة المنضوية تحت "عملية الكرامة"، وقلة التأييد الشعبي للدور السياسي للعسكريين، وغياب كتلة متماسكة لدى المعارضة يمكنها إنجاز حل سياسي أو عسكري .

ومنذ 16 مايو 2014 وقعت ثلاثة اشتباكات بين تشكيل مسلح أطلق عليه "الجيش الوطني" بعض الوحدات العسكرية، وبين كتائب تابعة لهيئة الأركان ككتيبة 17 فبراير وراف الله الساحاتي ودرع ليبيا[1] و"أنصار الشريعة"، وتعد هذه الاشتباكات الأكثر تأثيرًا في مستقبل الفترة الانتقالية، فقد دارت الاشتباكات في النطاق العمراني لمدينة بنغازي، واستهدف مجموعات "الجيش الوطني" لإحكام السيطرة على قاعدة "بنينة الجوية"، وتفكيك معسكرات كتيبة 17 فبراير من خلال الغارات الجوية، لكنه رغم شن ثلاث معارك لم تستطع مجموعات "الجيش الوطني" تحسين وضعها في مدينة بنغازي، بل إن استخدامه للصواريخ والغارات الجوية كانت مثار انتقادات بسبب استهداف منشآت مدنية.

ويمكن القول إن التحركات العسكرية المتزامنة في كل من بنغازي وطرابلس في 17 و18 مايو 2014 على التوالي عكست انطباعًا بوجود تنسيق بين الطرفين، غير أن القضية الأساسية للزنتان والكيانات العسكرية المقربة منها تكمن في توسيع نفوذها داخل الدولة وليس الانقلاب عليها، فالاضطرابات العسكرية التي تشهدها العاصمة (طرابلس) تعد في أغلبها انعكاسًا للخلافات حول توجهات المؤتمر الوطني والسيطرة على العاصمة أو المراكز الحيوية بها ومستوى المشاركة في الحكومة.

ويركز الخطاب السياسي لحفتر على تقويض النظام الانتقالي وبدء مرحلة جديدة واعتمد على الترويج بأنه يحارب الإرهاب، ورغم اعتماده على الوسائل المسلحة وتوسيع أهدافه لتشمل المعسكرات التابعة لهيئة الأركان العامة كمعسكر 17 فبراير فإنه شن هجومًا عشوائيًّا على قرية "سيدي فرج" القريبة من مدينة بنغازي، وهي مقدمات يمكن أن تعمل على توسيع نطاق الصراع السياسي[2].

ومع اندلاع الأحدث في كل من طرابلس وبنغازي، تناثرت أخبار عن اتساع تأييد "حفتر" من قبل مجموعات تنتمي إلى الجيش والمجالس العسكرية للمدن، كما نشر بيان على صفحة وزارة الداخلية، على موقع التواصل الاجتماعي، بفيد انضمامها لـ"عملية الكرامة"، وقد استخدم البيان مصطلحات الحرب على الإرهاب والظلاميين والخوارج، وهي لغة أقرب إلى مواقف الأحزاب

المعارضة للمؤتمر الوطني، لكنه ما لبث أن أصدر كثير من الجهات الذي أعلن عن تأييده للخروج على سلطة الدولة- بياناتٍ تكذّب اتخاذ هذه المواقف، فعلى سبيل المثال أصدر المجلسان المحلي والعسكري في مدينة الرحيبات بيانًا ينفي صدور موقف منهما يؤيد "عملية كرامة ليبيا"، مبيّنًا أن المجلسين مع الشرعية المتمثلة في "المؤتمر الوطني العام" والحكومة المؤقتة ورئاسة أركان الجيش الليبي، وأن الهجوم على مؤسسات الدولة لتبعيتها للإخوان والجماعة المقاتلة ترهات، ولا تعد حجة منطقية[3].

بشكل عام، لا تقتصر أطراف الأزمة على الأبعاد القبلية، بل تمتد لتعيد تشكيل المظاهر الحقيقية للأزمة، وهي أنها صراع بين كيانات ثورة فبراير وبين ذوي المصالح التقليدية للنظام السابق، ولذلك تعد الموجة الحالية للأزمة موجة عميقة تلامس جذورها الحقيقية.

(ب) الكيانات العسكرية

ومع اندلاع الأزمة الراهنة، اتجهت غالبية المجالس العسكرية في المدن الليبية إلى استعراض قوتها المسلحة، وهو ما يعضد استعداد الأطياف المختلفة للمضي في الحلول

العسكرية، ولكن مع اختلاف ما بين من يرونه حلًّا أساسيًّا، وبين من يرونه الحل الأخير، فبينما يتجه "الجيش الليبي الحر"

لم يعكس دمج الكتائب والكيانات المسلحة في الجيش عملية مؤسسية، فقد قامت سياسة استيعاب المقاتلين والثوار على أساس الانضمام الجماعي بشكل أضعف تكامل الجيش، فبمرور الوقت تبلورت حالة من الكيانات الداخلية في الجيش، وكان من الملاحظ أنها ارتبطت بالجهوية

إلى اعتبار الحسم المسلح خيارًا وحيدًا، فإن الميليشيات المسلحة، سواء تحت مظلة الدولة أم خارجها، ترى أهمية منح الوسائل السلمية فرصة لتهدئة الأزمة وتسويتها.

وقد ناقش مؤتمر ثوار ليبيا المنعقد في "مسلاتة" في 5 أبريل 2014 التحديات السياسية التي تواجه الدولة، وأصدر بيانًا تضمن الحفاظ على مكتسبات ثورة فبراير، كما أكد اختيارَ شخصية وطنية مستقلة عن الأحزاب والتيارات السياسية ليكون رئيسًا للحكومة، وتفعيلَ معايير النزاهة، وتطبيق العزل السياسي على سلك القضاء، وكان أهم ما جاء في البيان ما يتعلق بتشكيل قوة مسلحة من الثوار لغرض بسط الأمن في كل المناطق حتى يتم بناء الجيش، كما وجه انتقادات للواء القعقاع والصواعق بسبب اعتدائهم على مقرات الجيش.

وصارت الكيانات العسكرية تشكل قيودًا على كثير من الأطراف السياسية، وتتفاقم هذه المعضلة في ظل تفكك عمليات بناء الجيش الوطني والأجهزة الأمنية، وينعكس توازن القوى وتقاربه في ظواهر يمكن وصفها بإزاحة سلطة الدولة عن بعض المرافق العامة وإحلال تشكيلات مسلحة مكانها، وظهرت حالات الاستحواذ والسيطرة على عدد من المرافق وتعطيلها، كما يحدث في مطار بنغازي " بنينة".

لم يعكس دمج الكتائب والكيانات المسلحة في الجيش عملية مؤسسية، فقد قامت سياسة استيعاب المقاتلين والثوار على أساس الانضمام الجماعي بشكل أضعف تكامل الجيش، فبمرور الوقت تبلورت حالة من الكيانات الداخلية في الجيش، وكان من الملاحظ أنها ارتبطت بالجهوية، وهذا ما يتضح في كثير من التشكيلات[4].

يبدو ثمة تداخل في تحليل مكونات السياق السياسي الليبي، ويرجع هذا التداخل إلى عدة عوامل، يكمن أهمها في تعدد أطراف السياسية في ليبي،ا واتساع مظلة الدولة لتشمل كل الكيانات المسلحة تحت مظلة هيئة الأركان العامة واعتبارها من مكونات الجيش، وهنا يمكن القول إن النزاع والصراع السياسي حول حق شرعية تمثيل الشعب بقدر ما يسعى لإعادة هيكلتها وفق قواعد ومدخلات جديدة، فالمعارك المسلحة، في شرق ليبيا وغربها، هي محاولات متتالية لزيادة النفوذ داخل المدن الكبرى، ولكن مع اختلاف طريقة إدارة الصراع، فبينما الصراع بين مكونات الجيش الليبي في طرابلس والمتمثلة في

لـواء القعقـاع مـن جانـب وبـين كتائـب ثـوار طرابلـس ودرع الوسـطى والمجالس العسـكرية للمـدن مـن جانب آخـر، يدور حـول النفـوذ داخـل مؤسسـات الدولـة وتغيـير توجهـات المؤتمـر الوطنـي- فـإن الأزمـة في شرق ليبيـا تأخـذ إطـارًا مختلفًا، حيـث تبـدو الدعـوة صريحـة مـن جانـب وحدات عسـكرية وضباط سـابقين لوقف المسـار الانتقـالي وحـل المؤتمـر الوطنـي والحكومـة[5].

هنا تبدو حالـة من النزاع والصراع على الوظائـف العامـة في الدولـة والقـدرة على تأمين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وهـذه الظواهر تعيق، بشـكل واضح نضج وتكامـل الجيـش الوطنـي، فهنـاك تداخـل واسـع النطـاق فيما بـين الكيانات المسـلحة والجيـش، بشـكل أدى إلى تعطيـل دور الجيـش في حمايـة ودعـم تماسـك السـلطة والمؤسسـات، حيـث ظلـت الكيانـات الموازية للجيش تفرض سـلطتها على أجزاء مـن الدولة، وتمكنوا من السـيطرة على جزء كبير مـن النفط الليبي، وهو ما يطرح صيغًا وحلـولًا تتجـاوز الفيدراليـة.

(ج) الأحزاب السياسية

ظهـرت مواقـف العديـد مـن الأحزاب السياسـية لتعكـس التبايـن في الـرؤى تجـاه تسـوية الأزمـة السياسـية في الدولـة، فقـد انتقـد حزب "العدالة والبناء" كلَّ اسـتخدام للسـلاح خـارج إطـار الدولـة ومؤسسـاتها الرسـمية، سـواء باسـم الديـن أم بما يسـمى بعمليـة الكرامـة في أحداث مدينتـي بنغازي وطرابلـس. وذهـب إلى أن قتـل النفـس التـي حـرم الله أو التسـبب في إراقـة الدمـاء إرهـاب متكامـل الأركان، ويـرى أن حـل الأزمـة يكون من خلال المشـاورات والحوار السياسي واحترام المسار الديمقراطي ونتائج صناديق الاقتراع، وبناء الجيش ومؤسسـات الدولة[6].

واسـتنكر حزب العدالـة والبناء ما جاء في بيان أنصار الشريعة الصادر في 27 مايو، حيـث تنـاول أن المطالبـة بتطبيـق الشريعـة الإسـلامية هـو مطلـب أجمع عليه الشـعب الليبي وتم تضمينه في الإعلان الدسـتوري الـذي يحظى بشرعية واسـعة لـدى الليبيين ويمثـل الإجمـاع السـياسي، كـما أشـار بيان العدالـة والبنـاء إلى أن محاربـة الإرهـاب والخارجـين عـن الدولـة هـي مسـؤولية السـلطات والأجهـزة الأمنيـة الرسـمية، وأن التصـدي للإرهـاب لا يكـون إلا مـن خلالهـا، ومـن ثـم فـإن اسـتدعاء "أنصـار الشريعة" الأجانـب للقتال في ليبيا يزيد من الأزمة كـما يعد غـير مقبول، وأشـار البيان إلى ضرورة البـدء بالحـوار الوطنـي لدعـم مؤسسـات الدولة[7].

ومـن جهـة أخـرى، أطلـق التحالـف الوطنـي مبـادرة تضمنـت تأييـد عمليـة "الكرامة" واحترام العسـكريين لتعهداتهم بالابتعـاد عـن السياسـة والتـزام المسـار الديمقراطـي، كـما تنـاول البيـان إعـادة هيكلـة الجيـش بحيث يتـم إنشـاء المجلس الأعـلى للجيـش وكذلـك المجلـس الأعلى للشرطـة، وذلـك عـلى أن تتـم التعديـلات

التشريعية من خلال لجنة مشتركة من الهيئة التأسيسية والمفوضية الوطنية للانتخابات يختص بإصدار التعديلات اللازمة في الإعلان الدستوري، وتسريع إجراء انتخابات مجلس النواب، والإعداد لانتخابات رئاسية مباشرة قبل نهاية يوليو 2014، ويعكس هذا البيان التطلع لإجراء تغييرات هيكلية في المؤسسات الليبية تتضمن في ثناياها تجاوز دور المؤتمر الوطني العام كسلطة تشريعية، وهو ما يتلاقى مع مطالب تجميد المؤتمر، لكن هذه المطالب شكلت أجندة التحالف الوطني لتعديل المسار السياسي والتي شملت إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، بأن نقل اختصاصات المؤتمر الوطني إلى الهيئة التأسيسية[8].

(د) انقسامات المؤتمر الوطني

وفي ظل استمرار الأزمة السياسية بدت خلافات المؤتمر تظهر على شكل مواقف تعكس الانقسام حول إدارة الدولة، فقد علق أعضاء بالمؤتمر الوطني على الأحداث السياسية بشكل يعكس الانقسامات الداخلية في المؤتمر، ففي بيان صادر عن عدد من النواب ذُكِر أنّ المشكلات الأمنية وغياب مؤسستي الجيش والشرطة أسهما في انتشار الجريمة والإرهاب، وعلى أي حال، ركز البيان على عدد من القضايا الجوهرية التي تعد مثار خلاف بين الأطراف السياسية، جاء في مقدمتها الانتهاء من التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتحقيق في الجرائم الجنائية والسياسية، وكانت القضية الثانية تتعلق بالإسراع في ترتيبات تسليم السلطة

التشريعية لمجلس النواب لكون التداول السلمي أهم مكتسبات ثورة فبراير، كما دعا البيان للمضي في الحوار لتحقيق المصالحة الوطنية[9].

وفي اتجاه آخر صدر بيان لـ37 عضوًا من المؤتمر الوطني موجهًا للشعب الليبي، بيّن أن المشكلة الأساسية تكمن في إصرار المؤتمر الوطني على مواقفه وعدم الالتفات للمبادرات المطروحة، والتي تطالبه بالانسحاب من المشهد السياسي وتجميد نشاطه، واعتبر أن هذا الوضع أدى إلى انغلاق المسار السياسي وزيادة العمليات المسلحة، ولذلك يركز هؤلاء الأعضاء على تفعل مبادرة الحكومة الصادرة في 19 مايو، والقاضية بتجميد أعمال المؤتمر الوطني[10]

وتعكس التصريحات والبيانات المنفصلة وصول الانقسام في المؤتمر الوطني إلى مرحلة متقدمة يصعب معها تسيير السلطة التشريعية من دون وجود معوقات سياسية أو قانونية، ولعل الطعن القضائي في قرار المؤتمر بإقرار حكومة معيتيق وتسليمها السلطة، شكل أهم التحديات لسلطة المؤتمر الوطني، ليس فقط بسبب التنازع حول القرارات الصادرة عنه بل بسبب تفاقم الأزمة السياسية، وإفراط ميل كثير من الأطراف إلى الحسم العسكري، والتوجه للاستقطاب على أساس تصنيف الكيانات المسلحة. إنّ التهديد الماثل لكيان الدولة يتمثل في الصراع على أرضية احتكار شرعية تمثيل الدولة وما يتبعه من حق إدارة الجيش ومؤسسات الأمن، وباستمرار هذا النزاع سوف يتفكك ما تبقى من قدرات محدودة لمؤسسات الدولة.

ثانيًا: معالجة الأزمة السياسية

(أ) دور مؤسسات الدولة

في 17 مايو 2014 صدر بيان مشترك للمؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة ورئاسة الأركان العامة للجيش الليبي يدعو أهالي مدينة بنغازي إلى دعم مؤسسات الدولة في دحر الانقلابيين، والمحافظة على أمن المدينة، وعدم الانجرار وراء ما تبثه بعض وسائل الإعلام التي تدعو إلى بث الفوضى وشق الصف داخل المدينة، وعدّ البيان المشترك أن الاشتباكات المسلحة في

في 17 مايو 2014 صدر بيان مشترك للمؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة ورئاسة الأركان العامة للجيش الليبي يدعو أهالي مدينة بنغازي إلى دعم مؤسسات الدولة في دحر الانقلابيين، والمحافظة على أمن المدينة

16 مايو كانت نتيجة خروج ضباط وجنود عن شرعية الدولة واستخدام الطيران الحربي في مشهد يتقارب مع ممارسات النظام السابق ضد الثورة[11].

كما تضمن البيان المشترك لمؤسسات الدولة الإعلان عن صدور تعليمات إلى الغرفة الأمنية المشتركة ببنغازي ووحدات الجيش الليبي وكتائب الثوار المنضوية تحت الشرعية بالمنطقة الشرقية للتصدي لأي

قـوات للانقلابيـين، وبالتعامـل المباشر لأي طائرات عسكرية، أو لأي طائرة عسكرية في سـماء مدينة بنغازي، وعدّهـا هدفًا مشروعًا، كما أصـدر التعليمات لقاعدة بنينا بعدم إقلاع أي طائرة من القاعدة[12].

غير أنه بعد صدور البيان المشترك، حدث تغير في المواقف السياسية.

وفي 20 مايـو تسـلم المؤتمـر الوطنـي تشـكيلة حكومـة "معيتيـق" لكنـه لم يقرها، وقـرر تأجيلهـا أسـبوعًا، وهنـاك اتجاهـان لتفسـير تأجيـل منـح الثقـة للحكومـة، أمّا التفسـير المبـاشر فيتعلـق باقتحام مسـلحين تابعـين للـواء القعقـاع لمقـر المؤتمـر وفـض الجلسـة المنعقـدة، وأمـا التفسـير الآخـر فهـو اسـتجابة المؤتمـر الوطنـي لمنـح رئيس الحكومـة فرصـة لتوسـيع المشـاورات لاسـتكمال الحكومة.

وبغـض النظـر عـن سرد هذيـن التفسـيرين، يرجـع تأجيـل الإعـلان عـن تشـكيل الحكومـة حتـى الانتهـاء مـن نشر قـوات تابعة لهيئة الأركان (درع الوسـطى) في مدينـة طرابلـس، وتدعيـم المشـاورات حـول النقـاط الخلافيـة، وقـد ألقيـت هذه المهـام على عاتق أعضـاء في المؤتمر الوطني، وممثلـين عـن مجالس شـورى المـدن، ولجنة الأزمة ببنغازي، وقد اضطلعت الوساطات بمهمتَـي؛ عـدم اللجـوء للسـلاح كحـل للأزمة السياسـية، واقتراح تسـويات حول منـح ممثلـين للتحالـف الوطني الـوزارات السـيادية في الحكومـة، لكـن هـذه الجهـود تمكنـت مـن وقـف التدهـور العسـكري في المنطقـة الغربيـة مـن دون حـدوث تقدم في الأزمة السياسـية.

رحبـت الولايـات المتحدة وفرنسـا بقرار عقد الانتخابات التشريعيـة؛ لأنها تسهم في وقف دورة العنـف وإيجاد إطار مشترك للحـوار الوطني بمشاركـة مظلة دولية تشمـل الأمم المتحدة والاتحـاد الأوروبي والجامعة العربية

لكـن مسـار تضامـن مؤسسـات الدولة كان قصيـرًا للغايـة، فقـد حدث نـزاع حول مشروعية انتخاب معيتيق، تم على إثره امتناع "الثني عن تسـليم حكومـة معيتيق، وذلك رغـم اعتـذار عبـد الله الثني عن الاسـتمرار كرئيـس للحكومـة، بذلـك تكون سـلطات الدولة أمام حالة انقسـام عميقة سوف تؤدي لتغيرات جذرية.

(ب) الانتخابات التشريعية

ومـن ضمـن الإجـراءات التـي اتخذهـا المؤتمـر الوطنـي العـام كان إصـدار قـرار تنظيـم الانتخابـات التشريعيـة في ليبيـا في 25 يونيـو 2014، وقـد صـدر هـذا القـرار في ظل الضغـوط المتتالية لإنهـاء عمل المؤتمر الوطني[13]، وبدأت المفوضية الوطنية في بدء إجـراءات العمليـة الانتخابيـة بحيث تتم في الموعد المحدد.

وقد رحبـت الولايـات المتحدة وفرنسـا بقرار عقد الانتخابات التشريعية؛ لأنها تسهم في وقـف دورة العنـف وإيجـاد إطار مشـترك

للحوار الوطني بمشاركة مظلة دولية تشمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، تبدأ في الترتيب لملتقى يجمع كل الأطراف لإعادة إطلاق العملية الانتقالية كبديل عن الدخول في دوامة العنف.

(ج) أزمة تسليم الحكومة

رفض رئيس حكومة تسيير الأعمال (عبد الله الثني) تسليم السلطة لرئيس الوزراء الجديد المنتخب (أحمد معيتيق(، وقد استند " الثني" إلى ما عدّه تضارب موقف المؤتمر الوطني، فقد ورد لمجلس الوزراء خطاب من النائب الأول للمؤتمر يفيد بعدم حصول معيتيق على النصاب القانوني (120 صوتًا)، حيث حصل على 113 صوتًا، وطلب منه الاستمرار في منصبه، كما ورد خطاب آخر من رئيس المؤتمر يفيد بانتخاب رئيس جديد للحكومة.

واستند رفضه تسليم الحكومة إلى الطعن المقدم للدائرة الدستورية من 13 عضوًا بالمؤتمر الوطني (مذكّرة) تطعن في قرار المؤتمر الوطني بتنصيب حكومة معيتيق، وهو ما يشكل سابقة برلمانية، حيث تعرض أعمال السلطة التشريعية على القضاء الدستوري والإداري كبديل عن مناقشتها داخل أطر المؤسسة التشريعية وفق القواعد القانونية التي تحكم النظام الداخلي.

وأُسّست مذكرة اللجنة التشريعية بالمؤتمر الوطني العام على الإعلان الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الحكومة بالأغلبية البسيطة، وأن لجوء المؤتمر إلى التوافق على اختيار وعزل رئيس الحكومة بأغلبية 120 صوتًا كان توافقًا لمرة واحدة، ولا يرقى إلى مستوى التعديل الدستوري ليصير قاعدة عامة تطبق على كل الحكومات، وبذلك يخلص تقرير اللجنة إلى أن انتداب "معيتيق" ومنح حكومته الثقة جاء في سياق الإعلان الدستوري، حيث حصل في جلسة التصويت على 113 صوتًا ارتفعت مع نهاية الجلسة إلى 121 صوتًا.

ومع اندلاع أزمة تسليم حكومة "معيتيق"، انتقل رئيس الحكومة السابق (علي زيدان) إلى دعم العمليات المسلحة لـ"خليفة حفتر" في بنغازي رغم آثارها على المدنيين، فقد ارتكز تأييد "زيدان" على الهدف المشترك في الحرب على الإرهاب والتطرف التي صارت تعبّر ضمنيًّا عن مكونات ثورة فبراير، وهذا ما يعزز الاصطفاف المتبادل وضيق فرص التسويات السياسية.[14]

ويدور الإشكال القانوني حول صحة انعقاد جلسة المؤتمر الوطني لانتخاب رئيس الحكومة، ورغم أهمية البعد القانوني، فإن تسارع الصراع المسلح يقضي على حجية الالتزام بأحكام القضاء، ويقلل من فرص التسوية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

وقد شكلت أزمة تسلّم الحكومة "معيتيق" لمهامها معضلة في السياسة الليبية، فرغم دخوله مقر مجلس الوزراء وتسلّم عدد من الوزراء لمهامهم، فإن استكمال إجراءات التسليم تواجه عقبات سياسية وقضائية، فمن الوجهة السياسية يصر "الثني" على الاحتفاظ

برئاسة الوزراء من دون هدف واضح سوى الانحياز لمواقف المعارضين لقرارات المؤتمر الوطني، ويزيد انتقاله إلى بنغازي والظهور كرئيس للوزراء من الانقسام السياسي وينهي وجود المؤتمر من الناحية العملية.

من المحتمل أن يسهم تسارع الأحداث في بنغازي في تعطيل الانتخابات، فانتقال الثني إليها وكونها نقطة انطلاق "حفتر" يمهد لبناء سلطة مناظرة للحكومة المركزية في طرابلس، وبشكل يدفع باتجاه عرقلة الانتخابات، ليس بسبب رفضها من حيث المبدأ ولكن لاستمرار العمل بقانون العزل السياسي الذي يشمل غالبية معارضي المؤتمر الوطني ومنهم "حفتر" ومحمود جبريل" و"علي زيدان" وغيرهم من السياسيين، ولذلك يمكن القول: إن الانتخابات التشريعية تستدعي القبول بنتائجها كحل أخير للأزمة السياسية [15].

(د) مبادرات تسوية الأزمة السياسية

طفت مسألة مصير المؤتمر الوطني منذ نهاية عام 2013 على أنه قضية مركزية في الصراع السياسي بين التيارات والكيانات السياسية والقبلية، وقد شهدت العلاقة بين المؤتمر والحكومات المتتالية حالة تباطؤ في تداول التشريعات أو تنفيذ القرارات وتبادل المعلومات حول تطبيق الحكومة للقوانين والقرارات التي اتخذها المؤتمر كسلطة تشريعية.

وقد دعا "حفتر" مجلس القضاء الأعلى لتشكيل مجلس انتقالي يضم رؤساء الهيئة التأسيسية وشخصيات قبلية لإدارة الدولة حتى إجراء الانتخابات التشريعية وتكون

بديلًا عن المؤتمر الوطني، غير أن الهيئة التأسيسية رفضت الانخراط في الأزمة السياسية والتركيز في إعداد الدستور، كما عدّ "زيدان" بيان حفتر تمثيلًا لمطالب الشعب الليبي، وأن المخرج من الأزمة يكون بتكليف الهيئة التأسيسية ببعض مهام المؤتمر الوطني بعد إزاحته وتوسيع نطاق الحراك الشعبي.

كما أصدرت حكومة عبد الله الثني بيانًا يطالب "المؤتمر الوطني" بتجميد أعماله، إلى حين إجراء الانتخابات النيابية في 25 يونيو 2014، وقد جاء في سياق عدد من المبادرات فكرة تجميد عمل المؤتمر وعدم إصدار قرارات جديدة، وترك مسألة تحديد مصير الحكومة للدائرة الدستورية في المحكمة العليا، حيث توافق عدد من الأحزاب والكيانات السياسية على دخول "المؤتمر الوطني" في إجازة برلمانية إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية، وذلك وفق مقترحات من حكومة "عبد الله الثني"، وهي مطالب تضامن معها "تحالف القوى الوطنية"، مع التوجه لإجراء تغييرات هيكلية في بنية الدولة، كالتوجه لإنشاء قيادة عامة للجيش الليبي تهتم بـ"مكافحة الإرهاب والتطرف"، فمن المفترض أن تجرى التعديلات الخاصة بمؤسسات الدولة في ظل وجود مجلس النواب، كما أن الجمع بين الإرهاب والتطرف في مهام الجيش سوف يوسع من دائرة الصراع السياسي ليتجاوز الجماعات المسلحة للحركات السياسية.

وتقوم مبادرة مجلس القضاء على إجراء حوار سياسي من خلال لجنة وفاق تتكون من ستة أعضاء، تتولى لاحقًا تحديد الأطراف المعنية بهذا الحوار، وذلك بهدف حقن الدماء، وتتكون اللجنة من رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، ورئيس رابطة العلماء، ورئيس هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، ورئيس لجنة مراجعة التشريعات، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي، ورئيس مجلس الحكماء والشورى، ورئيس لجنة فبراير، ورغم أن تشكيل اللجنة يستبعد المؤتمر الوطني لكونه طرفًا في المشكلة السياسية، فقد حرصت على تمثيل مؤسسات تتمتع بالتمثيل السياسي للشعب الليبي، وتؤكد رغبة القضاء الليبي في تحمل المسؤولية الاجتماعية، وعدم الانخراط في الشؤون السياسية والتداول السلمي، لكن التحدي الذي واجه المبادرة كان يتمثل في غياب إطار العمل اللازم للتصدي

تحفظت الولايات المتحدة على وصف تحركات "خليفة حفتر" بالتحركات الإرهابية؛ لكونها تتم في إطار تحذير المدنيين في مناطق المواجهة مع جماعات محظورة وفق القرارات الأمريكية

تنظر الولايات المتحدة إلى أهمية أمن الحدود، حيث إن تواصل الحركات المتطرفة من خلال الحدود يؤدي إلى تشكيلات غير مرغوبة وصفتها السفيرة الأمريكية بأنها "خليط سام"

السريع للأزمة السياسية الشديدة التي تعاني منها مؤسسات الدولة[16].

تتلاقى هذه المبادرة مع دعوة "حفتر" لتشكيل مجلس رئاسي مدني يضطلع بإدارة شؤون الدولة لفترة انتقالية، ويضاف لتشكيلها مجلس القضاء الأعلى، وهو ما يشكل نمطًا من الحلول السياسية التي تعود بمؤسسات الدولة لوضع نوفمبر 2011 والبدء بمرحلة انتقالية دون أساس واضح.

وإزاء تتابع المبادرات، أصدر المؤتمر الوطني بيانًا أكد فيه دعم المبادرات المحلية والدولية لمكافحة الإرهاب واجتثاثه، ولكنه أكد أن تنفيذها يكون تحت إشراف مؤسسات الدولة وسيادتها، وأشار البيان إلى أن إقالة حكومة "زيدان" يرجع إلى تدهور الملف الأمني رغم توافر الدعم التشريعي للحكومة[17].

ثالثًا: المواقف الأوربية والأمريكية

تذهب التقديرات الأمريكية والأوربية إلى أن استمرار الأزمة السياسية في ليبيا سوف يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني، وقد عدّت السفارة الأمريكية (ديبورا جونز) والمبعوث الأوربي أن مضي المؤتمر الوطني في تعيين "أحمد معيتيق" لرئاسة الوزراء أثار الصراعات السياسية، وهو موقف يأتي في سياق إعلانات وزارة الخارجية الأمريكية بأنه يصعب التنبؤ بمسار الأمن في ليبيا[18].

ويتضح أن الخطاب السياسي الغربي اتخذ موقفًا مرنًا تجاه التطورات السياسية والأمنية في ليبيا، حيث يميل للاعتراف بكل الأطراف دون التمسك بموقف محدد، حيث يركّز على التمييز بين الإرهابيين والإسلاميين، والاهتمام بليبيا من الوجهة الإستراتيجية وليس من أجل الثروة النفطية، كما اعتبرت أن عقد حوار وطني صار ضرورة للخروج من الأزمات السياسية وفق خريطة الطريق التي تعزز التداول السلمي للسلطة، وكررت الحكومات الغربية دعوتها إلى «إطلاق حوار وطني وشفاف وشامل بشكل فوري، يتضمن التركيز بشكل خاص على المسائل الوطنية والإقليمية الأساسية التي تتعلّق بموارد ليبيا"[19].

ورغم المرونة الواضحة في الموقف الأمريكي، فقد تحفظت الولايات المتحدة على وصف تحركات "خليفة حفتر" بالتحركات الإرهابية؛ لكونها تتم في إطار تحذير المدنيين في مناطق المواجهة مع جماعات محظورة وفق القرارات الأمريكية، لكنها ترى أنه توجد تنظيمات إسلامية متطرفة وأخرى معتدلة يمكن الحوار معها.

وتنظر الولايات المتحدة إلى أهمية أمن الحدود، حيث إن تواصل الحركات المتطرفة من خلال الحدود يؤدي إلى تشكيلات غير مرغوبة وصفتها السفيرة الأمريكية بأنها "خليط سام"[20]، وقد ترافق صدور هذا التصريح مع إجراءات إغلاق دول الجوار الحدود مع ليبيا، وأيضًا مع صدور بيان عن "أنصار الشريعة" بفتح الحدود لدخول متطوعين للقتال في ليبيا، وهنا اتخذت دول جوار ليبيا إجراءات لغلق الحدود البرية، لأجل حصار تداعياتها داخل الأراضي الليبية، كما تضمن الاتفاق منع زيادة نفوذ الحركات الجهادية أو وصول العتاد العسكري والمتطوعين إليهم من البحر أو الحدود البرية.[21]

وقد عَدّ بيان مشترك للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة أن ليبيا تمر بمفترق طرق، وأنه يجب أن يتضمن الإطار الدستوري المبادئ الديمقراطية وأهداف ثورة فبراير، ويعلن البيان المشترك عن قلق الغرب بسبب العنف ويطالب كل الأطراف بالتخلي عن استعمال القوة وحل الخلافات بالوسائل السلمية وأنهم يعملون على تعزيز الديمقراطية ويصرون على انعقاد الانتخابات البرلمانية بأسرع وقت ممكن بحيث تقود إلى انتقال سلمي للسلطة ومتجاوزًا كل المعوقات التي من شأنها تقويض المسار الديمقراطي، وقد تضمن البيان استعداد الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا لتقديم تسهيلات وفق إطار مؤتمر روما لدعم الحوار والمشاورات السياسية حول المصالح الليبية والأمن الإقليمي[22]، وأبدت استعدادها، في مؤتمر روما في بداية مارس 2014، لمساعدة ليبيا للخروج من المرحلة الانتقالية لترسيخ الديمقراطية وبناء الأمن الوطني.

وقد تضمن بيان مشترك للدول الخمسة (شركاء ليبيا) انتقادات لحوادث اغتيال ضباط الجيش والشرطة في بنغازي من قبل الجماعات الإرهابية، فاستمرار هذه الاعتداءات سوف يقوض الثورة التي كافح الليبيون من أجلها لتحقيق السيادة الحقيقية والحرية والديمقراطية التي يتمتع بها كل الليبيين، وأنها تعمل على دعم عملية صياغة الدستور، وستظل ملتزمة بدعم المؤسسات الليبية في الظروف الصعبة على أساس ثورة فبراير[23].

خاتمة

لم يحدث تقدم بشأن المبادرات المطروحة لتسوية الأزمة، بسبب اعتذار الهيئة التأسيسية عن الانخراط في الأزمة السياسية والتفرغ للانتهاء من صياغة الدستور، ولذلك سوف تستقر معالجة الأزمة وفق واحد من ثلاثة مسارات، هي: الاستمرار في العمليات المسلحة والاحتكام للسلاح على أنه الحل الوحيد، أو الاستناد إلى قرار الدائرة الدستورية بإبطال قرار المؤتمر الوطني باختيار "أحمد معيتيق" رئيسًا للحكومة وفق تقرير نيابة النقض، أو دعم الانتخابات التشريعية باعتبارها مخرجًا آمنًا وسلميًّا.

وبغض النظر عن المسار السياسي لتسوية الأزمة، فإن الدولة ستكون أمام حالة فراغ سياسي إذا لم تجرِ الانتخابات في موعدها، حيث إن التحضيرات التي يجريها المؤتمر لتسليم السلطة سوف تنهي دوره كمؤسسة تشريعية، فإزاء الاقتراب من الانتخابات التشريعية وتزايد الضغوط على المؤتمر الوطني، صدر قرار بتشكيل لجنة لتسليم السلطة لمجلس النواب، ويمكن تفسير هذه الخطوة بأنها استجابة غير مباشرة لمطالب تجميد عمل المؤتمر الوطني وعدم إصدار تشريعات جديدة، كما أشار النائب الثاني للمؤتمر الوطني إلى تسلم العديد من المبادرات لحل الأزمة السياسية، لعدم تمكن أعضاء المؤتمر من مناقشة تلك المبادرات نظرًا لما تعرض له مقر المؤتمر من اعتداءات في الفترة السابقة، ومنها مبادرة الحكومة لدخول المؤتمر في عطلة برلمانية حتى تسليمه السلطة مجلس النواب.

وقد شهدت الأيام الأخيرة من شهر يوليو تحقيق الكتائب الثورية انتصارات حاسمة ضد مجموعات "الكرامة"، حيث بسطت سيطرتها على مدينة بنغازي، وفككت كل المعسكرات التابعة لحفتر بشكل يمهد لمرحلة جديدة من الصراع السياسي والعسكري، كما اندلع صراع مسلح في طرابلس، وهذا التطور سوف يؤدي إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي في ليبيا.

ولعل الجانب المهم في الصراع حول الحكومة الشرعية هو أنه انعكاس للصراع السياسي ما بين الكيانات الثورية وبين التحالف الوطني وحلفائه المسلحين ومؤخرًا عملية "الكرامة"، وهي صراعات تتجاوز الخلاف حول تشكيل الحكومة لإعادة بناء قواعد السلطة السياسية، ومن ثَمَّ، فإن هدم مشروعية السلطة الحالية وتعطيل الانتخابات سوف يكون مدخلاً لصراعات مفتوحة غير مضمونة النتائج.

المصادر والمراجع:

1- حفتر والأسبوع الليبي الطويل: السيناريوهات وموازين القوى، العربي الجديد، 20 مايو 2014 .

2 – وزارة الداخلية تعلن انضمامها إلى معركة كرامة ليبيا، ليبيا المستقبل 20/ 5/ 2014.

المجلسان المحلي والعسكري في مدينة الرحيبات ينفيان تأييدهما كرامة ليبيا، ليبيا المستقبل، 21/ 5/ 2014.

3 – يعمل الزنتان كلوبي ضغط على الحكومة الليبية، فبجانب أن لواء القعقاع يمثل تهديدًا للحكومة فإنه يحاول وقف تفعيل قراراتها وحصارها، فقد تدخل في أزمة النفط لمساندة حصار الموانئ في المنطقة الشرقية، وتضامن معها بإغلاق حقول النفط في المنطقة الغربية، نكاية في القرار 42 الصادر عن المؤتمر الوطني، والمسألة التي يطرحها هذا التصرف تكمن في تفسير البواعث وراء خيار الزنتان لزيادة الضغط على الحكومة بدلًا من الإسهام في حل الأزمة أو تخفيفها، هنا لابد من النظر إلى ثلاثة أمور، بضرب المنطقة الشرقية تم رفضه من قبل شرفاء الزنتان وحدهم وقاموا بقفل حقول البترول تضامنًا مع "إخوتهم في الشرق ومطالبين بوحدة ليبيا".

4 – بعد اقتحام المؤتمر الوطني العام وأحداث بنغازي.. ليبيا إلى أين؟، أ ش أ، 19/ 5/ 2014..

5 – بيان حزب العدالة والبناء، 20 مايو 2014.

6 – حزب العدالة والبناء، بشأن بيان أنصار الشريعة، بيان رقم (23).

7 – بيان تحالف القوى الوطنية للخروج من الأزمة، 21/ 5/ 2014.

8 – بيان بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام، طرابلس: 22 مايو 2014.

الأعضاء هم:

(محمد يونس بشير –منصف محمد حويل – سعد إبراهيم بن شرادة – فوزي رجب العقاب – عبد الكريم فرج حسين – عبد الجليل الزاهي – ناجي مختار علي – مختار الأطرش – كامل الجطلاوي – عبد الجليل محمد الشاوش – عبد القادر حويلي – مرعي محمد رحيل).

– 37 عضوًا من المؤتمر الوطني العام يعلنون تأييدهم لمعركة الكرامة، 20 مايو 2014 .

– أعضاء المؤتمر هم 17 سيدة و20 رجلًا ينتمون إلى كتل تعمل تحت مظلة تحالف القوى الوطنية.

(سعاد محمد قنور– نجاح صالوح عبد السلام – أسماء عمارة سريبة – فاطمة عيسى المجبري – سعاد مفتاح القديري – حليمة عبد المطلوب الورفلي – علا فتحي السنوسي – لمياء شاكر الشريف – سعاد محمد سلطان – نعيمة رمضان دلف – عثمان إدريس إكريم – أحلام عبدالله علوه – عبد العالي أنور الدرسي – عبدالله القماطي – فهيم الرطب – نادية راشد الراشد – عبد الصادق صويدق – الشريف الوافي – زينب التارقي – ابتسام استيتة – زيدان مصباح – علي عبد العزيز – الدرعي محمد بلخير – حامد البغدادي – الضاوي المنتصر – عبد الحميد الخنجاري – بشير الهوش – أبو بكر الرحيبي – أبو بكر الرجباني – خالد السنوسي – زينب توشي – جميلة محمد أبو بكر – أبو بكر مدور – الصادق أبو عيشة – ناجية الصديق بعيو – محمد يونس التومي – صالح يونس)

http: / /s.v22v.net /kCh

9 – بيان مشترك للمؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة ورئاسة الأركان العامة للجيش الليبي، 17 مايو 2014.

10 – المرجع السابق.

11 – المؤتمر الوطني الليبي يعلن 25 يونيو موعدًا للانتخابات، العربية.نت، 22 مايو 2014.

12 – مداخلة لعلي زيدان على قناة ليبيا الأحرار، الثلاثاء20 مايو 2014.

13 – علي زيدان مقابلة خاصة مع DW عربية ، 20/ 5/ 2014

14 – ليبيا: ضغوط على الثني لتسليم السلطة لحكومة معيتيق، العربي الجديد، 29 مايو 2014. http: / /www.alaraby.co.uk / 4be2–a766––politics /c836330e–4cf4 aa6334d3943c#sthash.MCJ2pLId. dpuf

15 – مبادرة مجلس القضاء الأعلى للحوار الوطني، 26/ 5/ 2014.

16 – بيان المؤتمر الوطني بشأن الأحداث الأخيرة ، الأربعاء، 21 مايو، 2014.

17 – جونز: تعيين معيتيق كان القشة التي قصمت ظهر البعير، القاهرة، بوابة الوسط، 21 مايو 2014.

18 – مداخلة للسفيرة الأمريكية لدى ليبيا في ندوة عقدها مركز ستيمسون الأمريكي للأبحاث حول الشرق الأوسط، الأربعاء 21 مايو 2014.

19 – جونز: تعيين معيتيق كان القشة التي قصمت ظهر البعير، القاهرة، بوابة الوسط، 21 مايو 2014.

20 – السفيرة الأمريكية بطرابلس: نتخوف من اتحاد متطرفي مصر مع ليبيا، 22/ مايو/ 2014 .

Barbara Slavin، U.S. Ambassador Says Libyan General Is Going After 'Terrorists'، Al–Monitor، May 22، 2014

21 – اتفاق سري بين مصر والجزائر وتونس بشأن ليبيا، وكالة الأناضول، 20/ 5/ 2014. .

22 – Joint Statement by the European Union، France، Germany، Italy، the United Kingdom and the United States:

http: / /libya.usembassy.gov /st– 05232014.html

– يرى كريم ميزران (الخبير في الشؤون الليبية في مجلس الأطلنطي) أن هناك اعتقادًا واسعًا بأن مصر والإمارات العربية المتحدة تقفان وراء "خليفة حفتر" في إقصاء الإخوان المسلمين والإسلاميين الآخرين من الحكومة والوصول للسلطة ولو من خلال انقلاب عسكري.

ووفقًا لتقرير صادر عن مجلس الأطلنطي يبلغ عدد المسلحين في ليبيا حوالي ربع مليون مسلح انخرطوا

في مؤسسات الحكومة، فيما كان المسلحون الثوار ضد "القذافي" يقرب من 30 ألفًا، ويخلص التقرير إلى أن دخول الثوار إلى مؤسسات الدولة تسبب في وجود مشكلات، فقد استولت قوات حرس الشواطئ على النفط وحاولت تصدير النفط لحسابها في مارس 2014، انظر:

Barbara Slavin، U.S. Ambassador Says Libyan General Is Going After 'Terrorists'، Al-Monitor، May 22، 2014

Joint Statement by the Governments – of France، German

There are no sources in the current document.y، Italy، the United Kingdom and the United States on the Ongoing Attacks by terrorist groups On Libya's Legitimate Security Forces in Benghazi، May 6، 2014

23 http: //libya.usembassy.gov / news-050614.html